

عن أي ديمقراطية تتحدثون -10- قيم التأسيس

29-10-2004

إن التفريق بين الحق والواجب هو إحدى حيل الاستبداد، يستعملها ليفرض عليك دوما مقايضة تجعل حقوقه أكبر من واجباته وواجباتك لا تحصى ولا تعدّ بالمقارنة مع حقوقك. وفي آخر المطاف فإن التفريق ليس سوى الدخان اللفظي الذي يخفي شكلا أو آخر من الظلم. على العكس من هذا فإن المطابقة بينهما لا تترك للاستبداد منفذا بما أن عدد الواجبات يساوي عدد الحقوق سواء كنت

بقلم د . منصف المرزوقي

لو فكّرنا في صعوبات الأنظمة الاجتماعية في التشكّل على غرار الأنظمة الطبيعية، لاكتشفنا أن المانع دوما خلل ما في عمل القيم. فلو كانت كل القيم المطلوبة موجودة وفي أنصع وأقوى مظاهرها، لوجد التناسق والتناغم والاندماج التام بين المكونات وهي، كما رددنا، خصائص الأنظمة الطبيعية. ولو تأملنا في هذه الأخيرة لقلنا أن فعاليتها ناجمة عن سيادة "القيم" والتناسق بينها، حيث تظهر الخلايا مثلا القدر الأقصى من الانضباط والأثرة والتفاني، لا تتطلب شكرا أو جزاء بل ولا تتوانى عن التضحية بحياتها إن طلب منها ذلك في خدمة مصلحة الجسم. ولحظة تفقد بعض الخلايا "أخلاقتها العائمة" لصالح "قيمها" الخاصة مثل الأنانية، والبحث عن الخلود، يظهر السرطان أو أي مرض آخر. إنّ هذا ما يحدث دوما في أنظمتنا الاجتماعية حيث تفقد تناسقها وفعاليتها لخلل ما في مستوى القيم التي تحرك أطراف النظام السياسي.

لكن ما المقصود بالضبط بالقيم؟

لنتفق على تعريف بسيط قائلين إنها الحالات المثالية التي تتخذها مواقفنا وتصرفاتنا في تعاملنا مع أنفسنا ومع الآخرين والعالم حتى يتمّ القدر الأقصى من الانسجام والتناسق بين كلّ الأطراف. فالحبّ مثلا أروع حالة يمكن أن تربط الإنسان بالآخر والإيمان أصفى حالة لعلاقة العبد برّبّه، والتعاضد أحسن علاقة تربط أفراد عائلة أو مهنة أو مجتمع، والأعنف العلاقة المثالية بين الإنسان والطبيعة الخ... تخلق كلّ هذه القيم، إذا وجدت وعلى أوسع نطاق، مجتمعا يقترّب من عمل الأنظمة الطبيعية من حيث الفعالية وقلة تكلفة تسييره.

لنتنبه لأهم ظاهرة في القيم يتناساها الناس وهم يتعاملون معها تارة كقواعد جوفاء يجب استعمالها عندما تقتضي ذلك المصلحة وتركها عندما تتناقض معها، وتارة أخرى كأوامر ونواهي يجب تطبيقها بعض التعسّف على الذات لأنها ثقيلة عليها. تحضرنى هنا مقولة سمعتها من امرأة تشكي: كل ما أحب في هذه الحياة لا قانوني أو لا أخلاقي أو يزيد في الوزن. إن الصدق مثلا قيمة تطبقها بعقلية الشخص الذي يقوم ببطولة ينتظر منها الثناء والشكر، أو بعقلية الساخر الذي يستبله من يطبقها باحنا عن الكذب الذي يتسرّر عليه وعن الخديعة التي يخفيها.

لكن الصدق الذي تحتّ عليه مقولات وأمثلة لا تحصى، هو أولا وقبل كل شيء خلاصة تجربة طويلة للجماعات والأفراد في الكذب والخداع، انتهت كلّها إلى نفس النتيجة أن "جبل الكذب قصير"، وأنه كما يقول المثل العامي "إذا كان الكذب ينجّي فالصدق أنجى وأنجى". هذا ما يؤكّد أن القيم هي في الواقع عصارة تجربة الشعوب والأشخاص بخصوص المواقف والتصرفات التي تعود بالخير على الأفراد والمجموعات. يعني هذا أيضا أن من يتعاملون مع الأخلاق بازدرأ كمن يتعاملون بهتوّ مع قوانين السير ونصائح الصحة العامة. ما أغرب أن يرفض المرء استعمال مخزون قرون من التجربة ليعيد الأخطاء الباهظة الثمن التي كانت وراء سنّ قواعد لا هدف لها غير الأداء الأفضل للأشخاص والجماعات.

السؤال إذن لماذا يصرّ البشر على تجاهل أو التطبيق المتأفف لتعليمات هي في آخر المطاف الأداء الأصحّ والأنجع في مصلحتهم كأفراد وكخلايا تنظيم اجتماعي؟

لننتقل من الفكرة الأساسية التي تعرضنا لها في تحليل الأرضية البيولوجية للاستبداد أي ازدواجية شيم النفوس. هذا ما يفسّر أنّ فضاء القيم الذي يبنيه الإنسان، محكوم دوما بالشدّ والجذب بين "طبيعته" أو قل "إستراتيجيته" لصراع الوجود.

إن ما نسميه القيم هي تعليمات الجزء المتحصّر من طبيعتنا تواجها "قيم" الجزء الغريزي من هذه الطبيعة. فهذه الأخيرة تسنّ بكل وضوح في الأذن اليسرى عكس ما تسرّ به الطبيعة المتحصّرة في الأذن اليمنى. هي تأمر: اقتل، اسرق، اكدب، ناور، اخدع، إنها أصلح تقنيات البقاء والتواصل وأخذ نصيبنا من الدنيا. تواجه القيم الغريزية التي تشكّل فضاء الأخلاق في النظام الاستبدادي مشكلة أزلية: ارتطامها بالقيم الحضارية التي تدّعي هي الأخرى أنها التعليمات الأكثر فعالية في الحفاظ على الجنس البشري وتحقيق مصالح المجتمعات والأفراد. معنى هذا أن قيمنا الحضارية التي نريد أن نبني عليها نظامنا السياسي المثالي لن تتحرّك أبدا في فضاء بكر وإثما بالضرورة في إطار صراع مع القيم الغريزية لا تنصر هنا إلا وتوعدها الأحداث ولا تنهزم هناك إلا لجولة انتصار جديدة. تدفعنا نظرة كهذه إلى الوعي بأن دور قيم نظامنا المنشود هو مواجهة القيم الغريزية والتعامل معها بحكمة وذكاء واحتوائها وسلّها أطول وقت... خاصّة الوعي بأن هناك ظروف موضوعية -كنكك التي تبرز عند ظهور كبرى الكوارث التي تعرّض البقاء لخطر داهم - ستلهب جذوة نارها ولا بدّ من منع ظهورها بكلّ الوسائل... الأخلاقية الممكنة.

لنتصوّر أننا نستطيع اختيار القيم التي سنبنّي عليها نظامنا السياسي بنفس الكيفية التي نذهب بها إلى السوق لشراء ما نحتاجه من الأغذية اللذيذة النافعة.

لنتذكّر هنا أنّ بني آدم لا يختارون القيم اعتباطيا وإنما من منطلق البحث عن الأصلح والأنفع. هكذا يتجمّع المسحوقون حول العدل لأنّه مطلبهم الأساسي. لكن جهابذة مفكري 'الحربانية' اختاروا الحرّية كأسمى القيم لأنها أحسن غطاء لمصالح طبقة اجتماعية من

التجار والمقاولين والمستكشفين والمتمردين على سيادة نبالة الرداء والسيف في أوروبا القرن الثامن والتاسع عشر. ثمة قاعدة عامّة في تشكّل فضاء الأخلاق وهي أنه لا أخطر على المجتمع من سيادة قيمة مطلقة حتى ولو كانت العدالة أو الحرّية مثلما لا أخطر على الجسم من العودة يوميا من السوق بنفس البطاطا لا تأكل سواها طوال الحياة.

إن من يحبّون بكلّ قواهم أوطانهم ولا شيء آخر، هم أخطر الناس على بقية الأوطان والطوائف والعقائد وحتى على من يدعون الموت في حبه، لأن وطنيتهم المفرطة قادتهم وضحاياهم وأحيانا شعبيهم نفسه إلى الهلاك. لقد علّمنا التاريخ أنه لا لعن على المجتمعات من "الأطهار" مثل روبيسيار وبول بوت والمستعبدّين دوما للتضحية بالثلثين الفاسدين لإنقاذ الثلث الصالح. فهؤلاء القادة الأكثر تطرفا في البحث عن العدل والسلام والمساواة كلّفوا شعوبهم فانتورات رهيبه من الدم والدموع لجهلهم بأن الثلث الصالح الذي يريدون إنقاذه موبوء بالشتر هو الآخر، وأن الثلثين "الفاسدين" أقلّ فسادا منهم بتطرّفهم الأخلاقي المرضي. ولو كان لنا ميزان أو مقياس من 100 "وحدة أخلاقية" نزن به أو نقيس الفضائل، لاتضح أن نجاعة القيم في تأدية وظيفتها ترتفع تدريجيا من صفر إلى درجة 80 مثلا. يكفي أن يتجاوز المقياس هذا الرقم بـ 00010 لكي تنقلب فجأة الشجاعة تهوّرًا والصراحة قلّة أدب والكرم تديرا الخ .

لنتصوّر الآن أن حبّ الوطنيين لأوطانهم كان جزءا من منظومة فيها حبّ الإنسانية وحبّ الإنسان وحبّ الطبيعة وحبّ الحيوان. لو وجد هذا، لكانت حروبنا أقلّ عددا وأقلّ وحشية على فرض إمكانية قيامها أصلا. إن فضاء القيم عند الليبرالي مثل غابة لا يوجد فيها إلا صنف واحد من الأشجار وهذه بيئة سريعة العطب، خلافا لفضاء فيه التنوع والتكامل بين أصناف مختلفة كما يعلم المختصون في زراعة الغابات. قد يعترض علينا البعض بأن الحرية ليست القيمة الوحيدة في الليبرالية وإنما هي أعلى درجات ما يسمّى سلّم القيم. هذا السلّم هو الذي يجب أن ترفضه المبدئية الديمقراطية لأنّ التجربة تثبت أن وجود قيمة تيممة على رأس السلّم، يهّمس بقية القيم إن لم يبلغها تماما من الفعل الاجتماعي.

معنى هذا أن خلق التوازن في فضاء القيم، كما هو الحال في فضاء الطبيعة، لا يكون إلا بتجاوز أكبر عدد ممكن من القيم تقوى ببعضها البعض وتتعّدّل ببعضها البعض وتكتسب من التناقص بينها أداء أرفع في القيام بوظيفتها، كل واحدة على حدة وبشكل جماعي. إن ما يجب أن يهيكل النظام السياسي المنشود ليس سلّمًا، وإنما فلاة تلعب فيها كلّ قيمة دور الجوهرة الثمينة، إن غابت واحدة تركت ثغرة فيحبه فبحب الثغرة التي تتركها لطمّة على صفّ أسنان ناصعة البياض. فالمنظومة المتكاملة من القيم هي وحدها الكفيلة بخلق مجتمع متوازن لا يكرّر موبقات تاريخية كانت أهمّ أسبابها تأليه الحرية أو العدالة أو الوطنية على حساب كل ما عداها. من أين لنا مثل هذه القلادة الثمينة؟

*

لنتصوّر بعضا من خصائصها، لا بهمنا في هذا الموضوع من الحديث أن نغالي في الطلب والتمنّي وتاركين إلى وقت لاحق إشكالية التطبيق وحطوط نجاحه. وحيث أن القيم كما قلنا عصاره تجربة حياتية فلنكن قيمنا خلاصة تجربة الإنسانية جمعا وليس تجربة شعب أو شخص. لا بدّ أن تحتوي القلادة على القيم الحضارية الكبرى مثل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة وأن لا تتناسى ولو قيمة واحدة ضرورية لبلورة إنسانيتنا.

لنمعن في الشطط مطالبين مثلا أن تأخذ القلادة شكل نصّ مؤسس:

- يخرج بالقيم من المفهوم التقليدي للأخلاق كجهد خاص يتحمّل عبأه وينوء بنقله الشخص، لتصبح علاقة سياسية تنظّم حياة المجتمع.
- يسنّ قيما لا تسعى لزرعها بالوعد أو الوعيد. فلا أضّرّ بالقيم من أسلوب التلقين والتهديد الذي يتعامل منذ بداية الحضارة مع الأدميين وكأنهم أطفال لا يتحركون إلاّ تحت ضغط شكل أو آخر من الخوف أو الطمع. نحن نريد من قيما أن تتوجّه إلى آدميين راشدين وأسوياء ومسئولين، لأنّ إنسان هذا العصر غير الإنسان البدائي الذي لا زال الاستبداد يتعامل معه بمنطق الترغيب والترهيب. ها قد اكتملت أهمّ المواصفات التي نريدها لفضاء القيم الحامل لمؤسسات الديمقراطية وسياستها.
ولأننا في عالم القاعدة فيه انتفاء الخوارق والمعجزات، فلن نستغرب وجود النصّ، خاصة وأنه كان موجودا قبل افتعالنا البحث عنه. إنه ما يسمّى "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". أقول ما يسمى لا استنفاصا أو استهزاء، وإنما لأنني سأفترض على القارئ الكريم قراءة مغايرة له قد تضطرنا إلى مراجعة الكثير من الأفكار المسبقة و البديهيات حوله ومن بينها العنوان.

*

لندكر أنّ النصّ يبدأ بدياجة تقول "إنّ الجمعية العمومية تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كلّ فرد وهيئة في المجتمع (واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم) إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها".

الإشكالية الأولى التي يجب أن ندقّق فيها قبل تفحص النصّ هو لمن يتوجّه النداء الذي يفتح قائمة حقوق ليست سوى قيم صيغت في قالب قانوني. ولقائل أن يقول أن الأمر واضح حيث تتوجه الجمعية العمومية للأمم المتحدة - بما هي المشترع العالمي - إلى البشرية عبر توجهها إلى "كافة الشعوب والأمم والأفراد". إن الإشكالية المزعجة في هذا التعميم، أنّك إذا توجّهت باللوم والتقريع، أو بالثناء والشكر لجمهور غير، فإنك تتوجّه للجميع نظريا وفي الواقع لا تتوجّه لأحد. لذلك لن يثير كلامك سوى لامبالاة مؤدّبة. لكن خصّص شركك لفريق وثنائك لشخص أو سميّ بواضح العبارة من تدبين من الجماعات أو من الأشخاص، وستواجه بردود فعل تثبت أنه كان لكلامك وقع لتعرّف متلقّي على رسالة قدّرها حقّ قدرها.

ثمة شبه قانون أنه إذا كثر اللغظ في بلد أو زمن عن حقوق الإنسان، فاعلم أنها في حالة يرثى لها. فلو كانت محترمة لما احتاج أحد لتدبيرها والدعوة إليها. إن حقوق الإنسان لم توجد إلا كره فعل على انتهاكاتهما. معنى هذا أن العملية المركزية في وجود حقوق الإنسان هي الانتهاك وليس التمتع الذي يبقى حالة مثالية ما زالت بعيدة المنال على الأقل في ما يخصّ أغلبية البشرية. إن وجود الانتهاك يفترض على الأقل وجود إنسان ينتهك حقوق الإنسان وإنسان ينتهك الحقوق من طرف إنسان آخر. ومن هذا المنظور يمكن القول أن النصّ يتوجّه إلى الإنسان المنتهكة حقوقه ليعلم تعاطفه معه والإقرار له بحملة الحقوق التي سحبت منه وتشريع نضاله من أجلها. هو يتوجّه ثانيا إلى الإنسان الذي ينتهك هذه الحقوق ليدكره بعلوية قيم الحضارة على قيم الغريزة التي تبناها منها إياه إلى انتهاء سيطرة شريعة الغاب التي ما زالت تصرفاته مطبوعة بها. لكنه يتوجّه أيضا إلى طرف ثالث

سمّاه الضمير البشري ويفترض أن يتبلور عبر مؤسسات المجتمع المتحضّر، مطالبا إياه بالعمل على ردّ هذه الحقوق إذا سحبت والدفاع عنها إذا هُددت وتطویرها إذا تحققت.
إنّ الحدّ الفاصل بين الظالم والمظلوم لا يمرّ بين جنس معيّن من البشر، هم دوما الضحايا، وجنس آخر، هم دوما الجالّدون. فالكلّ يعرف أنه يمّر داخل كلّ واحد منّا، مما يجعلنا جلاّدو بعضنا البعض وضحايا بعضنا البعض، دون أن ننسى أننا في كثير من الحالات جلاّدو أنفسنا وضحايا أنفسنا.
هذا ما يحيلنا لفهم مختلف لمصطلح الحقّ.

لنأخذ على سبيل المثال المادة التاسعة عشر من الإعلان والتي تقول: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستثناء الأنباء والأخبار وتلقيها وأذاعها بأية وسيلة كانت دون تقيدّ بالحدود الجغرافية".
لنستبدل المصطلح الفضفاض "لكل شخص" بتعريف المتكلم بحيث تكون صياغة المقطع الأول للجملة كالآتي: لي أنا فلان ابن علان... الحق في حرية الرأي والتعبير الخ ..

السؤال: من المقصود بهذه الجملة؟ لمن أتوجّه بهذا التأكيد... بهذا التكبير؟ لا يمكنني بطبيعة الحال أن أخطب إلاّ من يستطيع التعرّض لحقي في حرية الرأي أو من يستطيع إعانتي بأي صفة كانت على التمتع بهذا الحقّ. بداهة المانع والمناج هو دوما شخص قد يكون أنت المنتمي إلى هذه السلطة المستبدهة أو ذلك الثيّار العقائدي المنافس. لا غرابة في هذا لأنّ الحق ليس مفهوما طوباويا معلقا في فضاء الرموز وإنما حاجة أساسية للإنسان لا يليها ولا يتعرّض لها إلاّ الآخر. هذا ما يجبر القانون على التدخل لفرض ما لم تقبله الإرادة الحرّة. من يستطيع التعرّض لحقك أنت في حرية الرأي... أنا بالطبع أو من هم على شاكليتي الحزبية أو العقائدية بقوة الحكم. حتى تتمتع أنا وأنت بحق الرأي لا مخرج لنا سوى أن أعترف (بما يترتب على ذلك من مواقف وتصرفات) بحقك في حرية الرأي (أي بحقك في مخالفتي ونقدي) على أن تقبّل لي بنفس الحقّ.

بعبارة أخرى، إنّ واجبي ضمان حقك في حرية الرأي، مثلما يشمل واجبك ضمان حقي في حرية الرأي. توضح هذه القراءة البسيطة التي لم تتجنّب على النصّ في شيء، أن كلّ حقّ واجب شخص أو مؤسسة ما وكل واجب حقّ شخص أو مؤسسة ما، والتفريق بين الحق والواجب ناجم إما عن جهل وإما عن سوء نية وغالبا عن اجتماعهما. يعني هذا أن الإعلان العالمي هو إعلان حقوق الإنسان المظلوم من قبل الإنسان وإذا قرأناه في المرأة هو الإعلان العالمي لواجبات الإنسان الظالم للإنسان.

إن التفريق بين الحق والواجب هو إحدى حيل الاستبداد، يستعملها ليفرض عليك دوما مقايضة تجعل حقوقه أكبر من واجباته وواجباتك لا تحصى ولا تعدّ بالمقارنة مع حقوقك. وفي آخر المطاف فإن التفريق ليس سوى الدخان اللفطي الذي يخفي شكلا أو آخر من الظلم. على العكس من هذا فإن المطابقة بينهما لا تترك للاستبداد منفذا بما أن عدد الواجبات يساوي عدد الحقوق سواء كنت في السلطة أو خارجها.

لنتعمّق في هذه الفكرة بتحليل البند الواحد والعشرين من النصّ:

'لكل شخص الحقّ في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرّا وله نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد، وإن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات حرة نزيهة تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت".
إذا كان كل حقّ واجب وكلّ واجب حقّ، فإن النصّ لا يقول شيئا آخر غير أنّه من إذا كان من حقّ كل شخص الاشتراك في إدارة الشؤون العامّة لبلده فإن من واجبه الاشتراك في العملية.

إن هذه النقطة محورية في بناء فضاء قيم النظام الديمقراطي لسبب بديهي. فلو أخذنا الإعلان كجملة من الحقوق في المطلق لا ترتبط أليا بالواجبات التي تتمخض عنها، لرأينا فيه وصفا لمجتمع مثالي من الرعايا... لكن من الرعايا السعداء. أمّا إذا أخذنا الإعلان بما هو إعلان الحقوق-الواجبات، فإننا سنصف الحالة المثالية لمجتمع مكوّن من المواطنين... لكن من المواطنين السعداء.
رأينا أن المشرّع العالمي ألمح إلى ضرورة التعريف بهذا النصّ عبر وسائل التربية والتعليم لشدّة علمه أن القيم تولد وتحتوي وتتطور (ثم تهرم وتموت) داخل العقول والقلوب... أنّه بقدر ما تتوسّع رقعة الحاملين لها، بقدر ما تتجدّر داخلهم عميقا، بقدر ما تتحوّل إلى طاقة رهيبة تصنع المعجزات.

من البديهي أن أحسن تربة تبرز فيها هي عقول الأجيال المتلاطمة التي تصنع مصير البشرية. لنتصوّر كيف سنقدّم الوثيقة المؤسسة للفضاء المؤسس إلى أطفال لا زالت عقولهم وقلوبهم غصّة طرية تستطيع أن تتشبع ببذور الورود والشوك.
هذا المرجع ليس الوثيقة الأصلية التي اعتمدها المشرّع العالمي يوم 10 ديسمبر 1948 وإنما نسخة منقحة منها، لا تنقص شيئا من الأصل وإنما تزيد من لمعان مجوهرات القلادة. لنسمّ هذا النصّ.....

الحلقة المقبلة: الصياغة الأخرى للإعلان العالمي .